

متطلبات العمل بالصكوك الإسلامية في السوق المالي الجزائري *The requirements for working with Islamic bonds in the Algerian financial market*

– يوسف تيري: أستاذ محاضر ب، مخبر الصناعة، التطور التنظيمي، جامعة خميس مليانة ، youcef.tebri@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/06/21

تاريخ القبول: 2020/05/10

تاريخ الإرسال: 2020/02/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تسمح بإدماج الصكوك الإسلامية في السوق المالي الجزائري، سواء تعلق الأمر بالشق الاقتصادي، الاجتماعي أو التشريعي، ولأجل ذلك اعتمدنا على تحليل نتائج الاستبيان الموزع على مختلف المتعاملين ومن ذوي الاختصاص ممن لهم علاقة بموضوع الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتطلبات الاقتصادية، الاجتماعية والتشريعية من جهة وإنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر من جهة أخرى. الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، البنك المركزي الجزائري، آليات امتصاص السيولة

Abstract :

The study aims to identify the most important factors that allow the incorporation of Islamic sukuk into the Algerian financial market, whether it is related to the economic, social or legislative aspect, and for that we relied on an analysis of the results of the questionnaire distributed to various specialists with a relationship related to the subject of the study.

The study concluded that there is a statistically significant relationship between each of the economic, social and legislative requirements; and the establishment of Islamic sukuk in Algeria

Key words: Islamic sukuk, Islamic banking in Algeria, The Algerian Central Bank, Liquidity absorption mechanisms

المقدمة:

في ظل التحديات والصعوبات التي يعرفها العالم عموما، والجزائر خصوصا، من أجل توفير وتعبئة الموارد المالية اللازمة، التي تسمح لها بتمويل مختلف مشاريعها الاستثمارية، خاصة مع تذبذبات اسعار المواد الطاقوية، التي تعتبر المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري، كان لابد من التفكير في مختلف البدائل المتوفرة، ولعل من أبرزها الصكوك الإسلامية، فوجب التفكير في توفير المناخ الملائم لإدماجها في السوق الجزائري.

إن ادماج أي نوع من الادوات المالية في السوق، يتطلب توفر عوامل قد تختلف من بلد إلى بلد أو من بيئة إلى أخرى، ولأجل ذلك فمن المهم تشخيص الوضع والبيئة الاقتصادية في الجزائر، ودراسة مدى قبول هذا النوع من الادوات في السوق الجزائري.

اشكالية البحث: إن نجاح الصكوك الإسلامية في الجزائر، يتطلب إقناع الافراد والمؤسسات بالتعامل في هذه الادوات وإبراز المزايا واليجابيات المتعلقة بها، سواء تعلق الامر بالجانب الربحي أو الجانب الشرعي، ومن هنا جاء طرح الاشكالية على النحو الآتي:

ما هو واقع المالية الإسلامية في الجزائر؟ وما هي متطلبات انشاء الصكوك الإسلامية فيها؟

فرضيات البحث:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتطلبات الاقتصادية وانشاء الصكوك الإسلامية;
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتطلبات الاجتماعية وانشاء الصكوك الإسلامية;
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتطلبات التشريعية وانشاء الصكوك الإسلامية;
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتطلبات السابقة وانشاء الصكوك الإسلامية.

أهمية البحث: يمكن ان نعد أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- يساهم هذا البحث في نشر جزء من مبادئ الاقتصاد الاسلامي، وإبراز أهمية المعاملات المالية الإسلامية من الناحية الشرعية والاقتصادية.
- رفع الاقحام عن الاسلام بأنه دين لا يساير المتغيرات الحديثة، أو أنه دين ينحصر في الصوم والصلاة.
- قد يساهم هذا البحث، في تنوير مسؤولينا عن أهمية الصكوك الإسلامية للاقتصاد والمجتمع، كما أن الوضع الصعب الذي تمر به البلاد وحاجتها للسيولة يستدعي التوجه للحلول التي تلقى قبولا لدى الفئة الكبيرة من المجتمع الجزائري.

أهداف البحث:

- تقديم الصكوك الإسلامية على أساس أنها بديل شرعي عن السندات بما يخدم المجتمع.
 - الوقوف على اهم الحلول التي توفرها الصكوك الإسلامية للفرد والاقتصاد ككل.
 - محاولة تحديد أهم النقاط الواجب التركيز عليها لأجل ادماج الصكوك الإسلامية في الجزائر.
- منهج الدراسة:** بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى اهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي

I- واقع المالية الاسلامية في الجزائر:

I-1- رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك الإسلامية:

منذ سنة 2001 عرفت الجزائر بمبوححة مالية نتيجة ارتفاع اسعار المحروقات، والتي تمثل المصدر الاساسي والاول للدخل الوطني الجزائري، هذا ما جعل السوق النقدي يتوفر على فائض في السيولة النقدية، يمكن توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول(01):فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية 2008-مارس 2014 (مليار دولار)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
96	91	85	85	72	66	70	الودائع
67	65	55	50	44	43	38	القروض
29	26	30	35	28	23	32	فائض السيولة

المصدر: الموقع الرسمي لاتحاد المصارف العربية www.uabonline.org

من خلال الجدول وتمثيله البياني نلاحظ ان متوسط فائض السيولة خلال السنوات الاخيرة قدر بحوالي 29 مليار دولار، أي 29 مليار دولار سيولة متوفرة وعاطلة عن دعم الاقتصاد بل أنها تكلف البنوك الجزائرية مصاريف اضافية، ويبدو أن السبب الرئيسي لنمو هذا الفائض هو الارتفاع المحسوس لأسعار البترول من 2001 إلى 2014 إذ تجاوزت في بعض الفترات حاجز 139 دولار سنة 2008 و125 دولار سنة 2011، ما وفر مداخيل كبيرة للجزائر.

إن هذه الوفورات المالية والنقدية التي أضحت تتوفر عليها الجزائر والمتداولة في السوق المصرفية حرمت بنك الجزائر من تطبيق عديد من الادوات التي يفترض ان يستخدمها للضغط على البنوك وباعتبار انه فقد اهم ميزة خلال هذه الفترة وهي كون البنك المركزي الملجأ الاخير للإقراض، فأصبح يستعمل أدوات دون الأخرى لتوجيه السياسة النقدية.

I-2- موقف البنوك الاسلامية من آليات امتصاص السيولة: إن البنوك الاسلامية في الجزائر على قلتها (بنك البركة ومصرف السلام) لم تشذ عن المصارف الاخرى من حيث فائض السيولة إذ عرفت السوق المصرفية منذ 2001 فائضا في السيولة، مما أجبر البنك المركزي على اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتقليص هذا الفائض.

I-2-1- آليات امتصاص السيولة المطبقة من طرف بنك الجزائر:

أ. آلية استرجاع السيولة عن طريق المناقصة: تقوم هذه الآلية على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي ان تضع بصفة اختيارية لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو أكثر مقابل معدل فائدة ثابت يحسب على اساس فترة الاستحقاق وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر، وقد شرع في تطبيق هذه السياسة منذ افريل 2002¹.

ب. تسهيلات الايداع: لقد جاء تطبيق آلية تسهيلات الايداع انعكاسا لتواصل ظاهرة فائض السيولة في المنظومة البنكية الجزائرية، اذ تقوم هذه الآلية على توظيف فائض سيولة البنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية

على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر تستحق عنه فائدة تحسب على اساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر² (0.3% إلى غاية 2015).

ج. آلية الاحتياطي الاجباري : تقوم هذه الآلية على تجميد نسبة من الودائع التي تحصلت عليها البنوك التجارية في حساب لدى بنك الجزائر على ان لا تتجاوز هذه النسبة حاجز 15%³

هذا وتقدم بالمقابل عائد على الاحتياطات الاجبارية في شكل فائدة يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر، وقد سمحت هذه الآلية من امتصاص كميات لا بأس بها من السيولة المتوفرة في السوق البنكي.

I-2-2- موقف البنوك الاسلامية من ادوات امتصاص السيولة:

أ. موقف البنوك الاسلامية من آليات امتصاص السيولة بالمنافسة وتسهيلات الايداع: من خلال تطرقنا لهاته الآليات نستنتج أنها تقوم على مبدأ الايداع مقابل فائدة سواء تعلق الامر بتسهيلات الايداع (0.3%)، أو امتصاص السيولة بالمنافسة والتي يتغير فيها معدل الفائدة بحسب الفترة، وهو ما يتنافى والمبادئ التي تقوم عليها البنوك الاسلامية من خلال تجنبها للفوائد الربوية، هذا ما يجعل هذه البنوك تتحاشى توظيف فائض السيولة المتوفر لديها من خلال هاته الآليات، على عكس البنوك التقليدية الاخرى، ما يعني ان تكافؤ الفرص غير متوفر بين جميع البنوك، اذ تستفيد البنوك التجارية التقليدية من الفوائد الناتجة عن توظيف الفائض المتوفر لديها لدى البنك المركزي الجزائري.

ب. موقف البنوك الاسلامية من الاحتياطي الاجباري: الفرق بين آليات امتصاص السيولة السابقتين وآلية الاحتياطي الاجباري هي كون البنك التجاري في الحالة الاولى مخير أما في الثانية فهو مجبر، بالنسبة للبنوك الاسلامية فإن الاحتياطي الاجباري يمثل تعطيلا للسيولة المتوفرة لديه، أما بالنسبة للبنوك التقليدية فهي توظيف للأموال المودعة لديه من خلال توظيفها بنك الجزائر مقابل فوائد ربوية.

ت. موقف البنوك الاسلامية من اعتبار بنك الجزائر الملجأ الأخير للإقراض : ان عملية اعادة تمويل البنوك

التجارية من طرف بنك الجزائر تتم وفقا لثلاث آليات أساسية:⁴

- المنح والتسهيلات لمدة 24 ساعة أو 7 ايام.
- المزايدات على القروض التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية التي توفر تمويلات تصل ل 3 أشهر.
- عمليات السوق المفتوحة.

مختلف هذه الآليات تقوم على نسبة فائدة يحددها بنك الجزائر ما يعني أن قبولها سيوقع البنوك الاسلامية في شبهة الربا، مع الاشارة إلى أنه ومنذ 2001 لم يتم الاعتماد على هذه الآليات بسبب الوفرة المالية أو الفائض في السيولة الذي كان يميز السوق النقدي منذ تلك الفترة.

I-3- أثر رقابة بنك الجزائر على العدالة التنافسية بين البنوك.

إن عدم مراعاة بنك الجزائر لخصوصية البنوك الاسلامية، باعتبار أنها لا تتعامل بالفوائد الربوية اخذا أو عطاءا اضافة بعض المعاملات الاخرى، التي تتجنبها حتى لا تقع في المحذور الشرعي، قد يؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية بالنسبة للبنوك الاخرى، وللتعرف على حجم تأثير الرقابة النقدية لبنك الجزائر، سنحاول ان نتابع تطور نشاط ومكانة البنوك الاسلامية وسط منظومة البنوك الخاصة.

I-3-1- أثر الرقابة على تعبئة الموارد المالية (اجمالي الودائع) : يمكن دراسة أثر الرقابة على الحصة السوقية للبنوك الاسلامية من اجمالي الودائع من خلال المقارنة بين مجموع الودائع لدى البنوك الاسلامية، وتلك المتواجدة لدى باقي البنوك الخاصة من خلال الجدول التالي :

الجدول (02): حصة البنوك الاسلامية من اجمالي الودائع لدى البنوك الخاصة (مليار دج)

السنوات	2011	2012	التغير	2013	التغير	2014	التغير
ودائع جارية في البنوك الخاصة	400	533.1	%33.3	595.3	%11.7	722.7	%21.4
ودائع لأجل بالبنوك الخاصة	235.2	280	%19.04	311.3	%11.2	290.1	%6.8-
اجمالي الودائع بالبنوك الخاصة	635.2	813.1	28%	906.6	11.5%	1012.8	11.7%
اجمالي ودايع بنك البركة	103.28	116.51	%12.8	125.43	%7.65	131.18	%4.58
اجمالي ودايع مصرف السلام	12.74	19.4	%5.23	23.93	%23.35	19.45	%18.72-
اجمالي ودايع البنوك الاسلامية	116.02	135.91	17.14%	149.36	9.9%	150.63	0.8%
حصة البنوك الاسلامية	%18.3	%16.71		%16.47		%14.87	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير كل من بنك الجزائر، بنك البركة ومصرف السلام من 2011 إلى 2014.

ما يمكن ملاحظته من الجدول اعلاه هو أن :

- اجمالي الودائع بالبنوك الخاصة عرف تطورا من سنة 2011 إلى 2014 رغم انه سجل استقرارا نسبيا بين سنتي 2013 و 2014

- اجمالي الودائع بالبنوك الاسلامية عرف هو الآخر ارتفاعا ولكن بنسب متناقضة من سنة لأخرى أكثر مما هو عليه الحال بالنسبة لإجمالي الودائع بالبنوك الخاصة .

- حصة البنوك الاسلامية من الودائع الجارية عرفت هي كذلك تقلصا بسيطا من سنة لأخرى لصالح باقي البنوك الخاصة.

- قيمة الودائع المتواجدة لدى البنوك الاسلامية لم تنخفض اجمالا إلا انها لم تعرف تطورا كبيرا ما يمكن استنتاجه ان السوق المصرفية في الجزائر يعرف تنافسا كبيرا بين البنوك لأجل تعبئة أكبر قدر من الموارد الممثلة في الودائع، ما جعل البنوك تنوع من منتجاتها البنكية لإستقطاب أكبر شريحة من الزبائن خاصة مع دخول عدة شركات اجنبية خاصة الفرنسية منها للسوق الوطنية، والتي استفادت من الوضع الاقتصادي وحتى السياسي السائد في الجزائر وعلى رأسها الامتيازات التي منحت للمؤسسات الفرنسية للاستثمار في السوق الجزائري والتي عادة ما تتعامل مع البنوك الفرنسية أو فروعها المتواجدة في الجزائر كما هو الحال في مسألة القروض الاستهلاكية اضافة إلى الخدمات المتنوعة التي تقدمها في مجال الخدمات البنكية، في حين ان البنوك الاسلامية واطافة إلى العراقيل التي تواجهها من خلال التضييق عليها بأدوات رقابية لا تتماشى وخصوصية البنك فإنها لم تواكب هذه المنافسة من خلال اعتمادها على المراجعة خاصة وكذا نقص التسويق البنكي لديها مقارنة بالبنوك الاخرى.

I-3-2- الأثر على النشاط التمويلي للبنوك الاسلامية : يعتبر النشاط التمويلي للبنوك هو العملية الموالية لتعبئة الودائع من الجمهور وتتجلى قيمة البنك في السوق من خلال حصته التمويلية مقارنة بباقي البنوك وهو ما سنحاول توضيحه من خلال الجدول الموالي :

الجدول (03): تطور الحصة السوقية للبنوك الاسلامية في مجال التمويل (مليار دج)

السنوات	2011	2012	لتغير	2013	التغير	2014	التغير
تمويلات البنوك الخاصة للسوق	530.6	569.5	%7.3	697	%22.4	781.3	%12.1
تمويلات بنك البركة للسوق	58.73	58.47	%0	63.52	%8.6	80.68	%27
تمويلات مصرف السلام للسوق	13.8	20.3	%47.1	27.6	%36	22.6	%18.1-
اجمالي تمويلات البنوك الاسلامية	72.53	78.77	%8.6	91.1	%15.65	103.3	%13.4
حصة البنوك الاسلامية	%13.67	%13.83		%13.1		%13.22	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير كل من بنك الجزائر، بنك البركة ومصرف السلام من 2011 إلى 2014.

من خلال الجدول يمكن تسجيل بعض الملاحظات اهمها:

- ان تمويل الاقتصاد عن طريق البنوك الخاصة عرف ارتفاعا من سنة لأخرى رغم اختلاف نسبة هذا الارتفاع.
- مساهمة البنوك الاسلامية هي الاخرى عرفت تزايدا في النشاط التمويلي بنسب متقاربة مع المعدل العام الذي عرفته البنوك الخاصة.

- حصة البنوك الاسلامية بقيت مستقرة في حدود 13%

فالملاحظ اذا انه ورغم المنافسة الموجودة في السوق المصرفي خاصة من البنوك التي لها سمعة عالمية فإن البنوك الاسلامية استطاعت ان تحافظ على حصتها في السوق التمويلي وتكسب ثقة طالبي التمويل.

من خلال ما سبق يمكن ان نقول أن البنوك الاسلامية خلال الفترة الاخيرة عرفت استقرارا من حيث تعبئتها للموارد أو زيادة بسيطة أي انها قد تكون حافظت على نفس العملاء الذين تتعامل معهم ،اما من حيث النشاط التمويلي فقد عرفت كيف تحافظ على زبائنها الذين توسع نشاطهم وبالتالي زادت طلباتهم للتمويل ،إلا ان الفترة المقبلة قد تعرف منافسة أكبر بسبب التوجه الاقتصادي الذي قد تعرفه البلاد من خلال التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد على المحروقات ،ما يعني ان هذه البنوك امام تحد كبير لكسب ثقة أكبر شريحة ممكنة من المودعين أو من المقترضين.

II- واقع خدمات الصيرفة الاسلامية في الجزائر:

II-1- بنك البركة الجزائري :

يعتبر بنك البركة الجزائري من أوائل البنوك الخاصة التي ظهرت مع بداية التسعينات، وهذا بعد دخول القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض حيز التنفيذ.

تعود فكرة انشاء البنك إلى سنة 1984 حين تم ربط اتصالات وعلاقات بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وشركة "دلة البركة القابضة الدولية" وهي مجموعة بنكية سعودية مقرها مملكة البحرين.

و مع سلسلة الاصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري وصدور القانون 90-10 وجد مشروع انشاء بنك البركة الجزائري سبيله للتحقيق، فكان تاريخ 20 ماي 1991 هو تاريخ انشاء البنك الذي بدأ نشاطه الفعلي شهر سبتمبر من نفس السنة.

و قد عرف الشيخ صالح عبد الله كامل -المساهم الرئيسي في مجموعة البركة المصرفية ورئيس مجلس ادارتها- بنك البركة الجزائري بأنه "بنك اسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً، ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم، وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشرعية الاسلامية"⁵

-تأسس البنك برأس مال مختلط (56% مجموعة دلة البركة المصرفية و 44% لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية) قدره 500 مليون دج مقسمة على 500000 سهم، وقد مر البنك بعدة مراحل ليصل رأسماله إلى 10 مليار دينار.⁶

II-2- مصرف السلام -الجزائر -

يعتبر مصرف السلام الجزائري ثاني بنك يحمل صبغة البنوك الاسلامية أو البنوك اللاروية في الجزائر بعد بنك البركة الجزائري، كما يعتبر واحدا من مصارف السلام المنتشرة في عدة دول عربية و اسلامية (البحرين، السودان، الامارات).

تم تأسيس مصرف السلام الجزائري في 2006/06/08 وتم اعتماده من قبل السلطات النقدية الجزائرية نهاية سبتمبر 2008 بينما باشر نشاطه في اكتوبر 2008. أما من حيث رأس مال البنك فقد كانت بدايته بـ 7.2 مليار دينار (100 مليون دولار آنذاك) أما حاليا فقد وصلت إلى 10 مليار دج، .

يتوفر البنك على 17 فرع لحد الآن موزعة على بعض الولايات الشمالية منها 6 فروع على مستوى العاصمة كما يشتغل على مستوى البنك بكل فروعه 496 حسب آخر تقرير للبنك بنهاية 2018

عملا بالأنظمة واللوائح الصادرة عن بنك الجزائر، فقد سعى البنك إلى تدعيم نظام الضبط والرقابة الداخلية للمصرف حيث استكمل وضع الهياكل التنظيمية لإدارات الرقابة والامتثال وادارة المخاطر وتم كذلك توسيع نطاق الرقابة على كافة فروع المصرف وهيكله⁷

III- متطلبات انشاء الصكوك الاسلامية في السوق الجزائرية:

III-1- الطريقة والإجراءات:

يشمل مجتمع الدراسة كل من مسؤولي واطارات وزارة المالية، بنك الجزائر، بنوك تجارية تقليدية، بنوك اسلامية وكذا المستثمرين، إضافة إلى الاساتذة الجامعيين.

اما بالنسبة للعينة المدروسة فقد تمثلت في :

- عدد من اطارات الوزارة وبنك الجزائر

- عدد من اطارات كل من البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA، Bnp paribas،

Natixis، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، البنك الخارجي الجزائري BEA.

- كما تم توزيع استمارات على عدد من فروع كل من مصرف السلام وبنك البركة الجزائري.

- اما بالنسبة للأساتذة الجامعيين فقد كانت العينة مأخوذة من جامعات العفرون، جامعة خميس مليانة، المركز الجامعي

تبيازة، كلية العلوم الاسلامية بجامعة الجزائر2، جامعة الجزائر3

III-1-2- أدوات الدراسة: في بداية الامر تم اعداد فقرات الاستبانة وتوزيعها على عدد من الخبراء المحكمين وعددهم 8، والذين اوصوا باستبعاد عدد من الفقرات واعادة صياغة فقرات أخرى، ثم تم توزيع 200 استبانة ورقية اضافة إلى نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي facebook، لدى مجموعتين خاصتين بالإطارات البنكية العاملة بالجزائر، ومجموعتين خاصتين بالأساتذة الجامعيين. ليتم بعد فحصها وتدقيقها واستبعاد عدد منها بسبب عدم اكتمالها أو تحيزها بالابقاء على 104 استبانة، 76 منها مسترجعة في شكل ورقي، أي 38% من الاستبانات الموزعة و28 اجابة عبر الانترنت (تمثل 36.84% من الاجابات المعتمدة)، كما تم إرفاق الاستبانات الموزعة بورقة اضافية تحمل اهم التعاريف الخاصة بالصكوك وانواعها، والجدول الموالي يلخص هذه المعطيات:

الجدول (04): توزيع الاستبانات حسب الجهة المستخدمة

مصدر الاستبانة		الاستبانات المعتمدة	الاستبانات الموزعة	العينة المستهدفة
الانترنت	ورقي			
8	8	16	20	وزارة المالية + بنك الجزائر
6	7	13	50	البنوك التجارية التقليدية
3	9	12	30	البنوك الاسلامية
11	41	52	85	الاساتذة الجامعيين
1	10	11	15	المستثمرين
28	76	104	200	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث

يلاحظ أن أكبر نسبة من الاجابات هي لأساتذة جامعيين، نظرا لتفهمهم لأهمية البحث العلمي على عكس باقي الافراد الذي وجدوا صعوبة في فهم الموضوع والمقصد من البحث، وآخرون تهربوا من الاجابة وأخص بالذكر البنوك التقليدية اين رفض عدد كبير منهم الاجابة بحجة أن الموضوع لا يخصهم، كما يلاحظ على التوزيع بين افراد العينة أنه يناسب الدراسة، فأول ما يلاحظ أن هذه العينة يغلب عليها طابع التخصص، فمن جهة المستخدم نلاحظ أن 50% من أفراد العينة هم أساتذة جامعيين نصفهم حاصل على شهادة الدكتوراه و6 منهم اساتذة تعليم عالي، كما أن 72.1% من العينة لها علاقة بميدان العلوم الاقتصادية أو التجارية أو علوم التسيير، اما من حيث الخبرة فيلاحظ ان هناك تقاربا بين الفئات رغم ميل الكفة إلى اصحاب الخبرة المحصورة بين 5 و10 سنوات.

III-1-3- الاساليب الاحصائية المستعملة: تم استخدام برنامج IBM SPSS (Statistical Products and Service solutions)، وهذا لإجراء مختلف العمليات الإحصائية بدءا بتناسق فقرات الاستبانة، إلى الدراسة الوصفية، إضافة إلى اعتماد مختلف الجداول المتقاطعة لدراسة ومقارنة الاجابات واستخراج النتائج.

أ. **هيكل الاستبانة:** تم اعداد الاستبانة على شكل قسمين أو جزئين، الجزء الأول مخصص للبيانات الشخصية من مركز وظيفي ودرجة علمية وخبرة.. الخ، اما الجزء الثاني فيبدأ بسؤال تمهيدي الهدف منه اخذ رأي المستجوب وخاصة الخبراء منهم في ضرورة انشاء الصكوك الاسلامية في السوق الجزائري، ثم تليه مجموعة من الاسئلة تخص الجانب

الاقتصادي والاجتماعي فالتشريعي، وقد تم اعتماد مقياس ليكرت Likert في الجزء الثاني فكانت الاجابات محصورة في الشكل التالي: موافق تماما (5)، موافق (4)، غير متأكد (3)، غير موافق (2)، غير موافق تماما (1).
ب. نتائج الفا كرونباخ : من خلال الفقرات أو الاسئلة المطروحة في الجزء الثاني وعددها 36 فقد تم قياس معامل الفا كرونباخ التناسق الداخلي بين الفقرات فكانت النتائج على الشكل التالي :

الجدول (05) معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.89	36

المصدر: مخرجات spss

يلاحظ ان قيمة الفا كرونباخ لمجال الدراسة اكبر من 0.600، فهي بذلك تشير إلى تناسق داخلي عال بين مجموع تباين الفقرات وتباينه ككل، ما يعكس مناسبة هذه الفقرات لقياس مجالها وتناسقها فيه، وتعد مناسبة لأغراض الدراسة
III-2-2- الدراسة الوصفية لفقرات الإستبانة: سنقوم من خلال هذه الدراسة بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذا الاهمية النسبية لكل مجموعة من المتطلبات، لكن قبل التطرق لمختلف المجموعات سنقوم بحساب المتوسط والانحراف المعياري للفقرة التمهيدية، والتي كانت على الشكل التالي:

الجدول (06): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرة التمهيدية (المتغير التابع)

الفقرة التمهيدية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
في ظل الازدهار العالمي للصكوك الاسلامية ومطابقتها للشريعة الاسلامية، هل تعتقد أن التعامل بالصكوك الاسلامية ضرورة للاقتصاد الجزائري	4.21	0.74

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss

من خلال قيمة المتوسط الحسابي التي تجاوزت 4 يمكن ان نستنتج أن ادراج الصكوك الاسلامية هو مطلب لفئة كبيرة من العينة المدروسة باعتبار ان الاجابة بشكل عام هي محصورة بين موافق وموافق تماما، كما ان قيمة الانحراف المعياري المقدر بـ 0.74 تعتبر صغيرة ما يعني ان الاجابات كانت متقاربة ومتفقة على اهمية الصكوك في الاقتصاد الجزائري.

III-2-1- الدراسة الوصفية للمتطلبات الاقتصادية :

يبين الجدول الموالي قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بالمتطلبات الاقتصادية كما يلي:

الجدول (07): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتطلبات الاقتصادية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	
0,812	3,96	تلعب الصكوك الاسلامية دورا كبيرا في تعبئة المدخرات غير المستغلة	1
0,850	4,27	ستقبل بتحويل مدخراتك المالية إلى صكوك اسلامية	2
0,954	3,44	توفر الصكوك الاسلامية الاحتياجات المالية اللازمة للمؤسسات الجزائرية بما يغطيها عن الاستدانة من البنوك	3
0,833	3,65	التعامل بالصكوك الاسلامية اصدارا وتداولا يشجع المؤسسات على التسجيل بالبورصة	4
0,765	3,91	تسهيل إدراج الصكوك الاسلامية في البورصة سيعمل على تطوير بورصة الجزائر	5
0,836	3,53	يشجع التعامل بالصكوك الاسلامية على جذب اموال المهاجرين وتحويلها نحو الجزائر	6
0,810	3,25	يشجع التعامل بالصكوك الاسلامية على جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر	7
0,689	3,67	تساهم شركات التامين الاسلامي (التكافلي) في نجاح الصكوك الاسلامية	8
0,698	3,81	نجاح الصكوك الاسلامية مرتبط بتوسيع شبكة البنوك الاسلامية	9
0,686	3,73	للبنوك الاسلامية استعداد للعب دور الوسيط عند اصدار الصكوك الاسلامية	10
0,737	3,53	ترغب البنوك الاسلامية في اصدار صكوك لحسابها الخاص	11
0,612	3,62	التعامل بالصكوك الاسلامية يشجع البنوك لأجل تداولها لحساب زبائنها	12
0,842	3,99	التعامل بالصكوك الاسلامية سيسهم في تطوير القطاع الزراعي في الجزائر	13
0,823	4,11	التعامل بالصكوك الاسلامية سيسهم في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر	14
0,818	3,97	التعامل بالصكوك الاسلامية سيسهم في تطوير القطاع الخدماتي في الجزائر	15
0,709	3,64	هناك رغبة لدى المؤسسات الجزائرية للتعامل مع الادوات المالية الاسلامية	16
0,827	3,63	التعامل بالصكوك الاسلامية يعني الدولة عن اللجوء للاستدانة الخارجية	17
0,78	3,75	المتوسط	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss

أول ما يلاحظ على الفقرات أن انحرافها المعياري، منخفض أي أن تشتت الإجابات صغير، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فيختلف من فقرة إلى أخرى ولعل أهم ما يشد الانتباه أن الفقرة 2 تحمل أكبر متوسط بقيمة 4.27 ما يعني أن متوسط الإجابات محصورة بين الموافق والموافق تماما، وتمثل هذه الفقرة مدى قبول أفراد العينة لتحويل مدخراتهم إلى صكوك اسلامية، ما يعني أن هناك ميول للأفراد الجزائريين نحو الأدوات التي تخترم فيها مبادئ الشريعة الاسلامية. ما يفسر كذلك الإجابة عن الفقرة الأولى التي تكاد تقترب من 4 أي أن هناك قناعة بأهمية الصكوك في تعبئة المدخرات غير المستغلة.

في الفقرات 13، 14 و 15 والخاصة بدور الصكوك في تطوير القطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية، يلاحظ كذلك توافق وقناعة بشأن امكانية تطوير هذه القطاعات اعتمادا على الصكوك الإسلامية، أما باقي الفقرات فيلاحظ أن هناك

اتجاه نحو الموافقة على ما جاء فيها باعتبار أن المتوسط الحسابي لمختلف الفقرات كان أكبر من 3 إذ بلغ متوسطها قيمة 3.75

III-2-2- الدراسة الوصفية للمتطلبات الاجتماعية :

يبين الجدول الموالي قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بالمتطلبات الاجتماعية
الجدول (08): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتطلبات الاجتماعية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
1,06	3,33	1 قد كان مفهوم الصكوك الاسلامية والأدوات الاسلامية واضحين لديكم
0,83	4,05	2 يعتبر مفهوم الصكوك الاسلامية غير واضح لمعظم المستثمرين
0,86	4,13	3 الهدف من تداول الصكوك الاسلامية هو تجنب التعامل بالربا
0,84	4,2	4 تهدف الصكوك الاسلامية إلى تمويل الاقتصاد بطريقة شرعية
1,01	3,65	5 إدراج الصكوك الاسلامية في الاقتصاد الجزائري سيقبل قبولاً من مختلف فئات المجتمع
0,835	4,02	6 هناك حاجة لتكوين كفاءات في الاقتصاد الاسلامي والصكوك الاسلامية
0,98	3,91	7 على السلطات الجزائرية توسيع تخصص الاقتصاد الاسلامي عبر مختلف الجامعات
0,89	3,73	8 الإطارات العاملة حالياً بالبنوك الاسلامية بحاجة إلى دورات تدريبية لفهم الصكوك الاسلامية وآليات التعامل بها وبأحكامها
1,06	3,13	9 للبنوك الاسلامية القدرة على إقناع مختلف الفئات (عائلات، مستثمرين، حكومة...) لأجل التعامل بالصكوك الاسلامية
0,93	4,19	10 المستثمر الجزائري مضطر للتعامل مع البنوك التقليدية في غياب البدائل الاسلامية
0,79	3,76	11 إدراج الصكوك الاسلامية في البورصة سيثبته ويرسخ ثقافة التعامل في سوق الأوراق المالية لدى الجمهور والمؤسسات
0.91	3.83	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss

ما يلاحظ مقارنة بالمجموعة الأولى، أن الانحراف المعياري نوعاً ما أكبر، فنجد 1.06 عند الفقرة 9، وبمتوسط يساوي تقريباً 3 أي أن هناك تباعداً في الأفكار والرؤى بالنسبة لقدرة البنوك على إقناع مختلف فئات المجتمع نظراً لاختلاف الدرجات العلمية للعينة واختلاف ثقافتهم، كذلك الفقرة 1 و 5، نلاحظ أن الانحراف أكبر من الواحد ويعود ذلك لنفس الأسباب، إلا أن هناك توافقاً على الفقرات 10، 7، 6، 4، 3، 2 فمعظم الأفراد يعتقدون أن المستثمرين بحاجة إلى توعية في حال ما إذا كانت هناك إرادة لإدماج الصكوك الاسلامية بالسوق الجزائري، كما أن الصكوك يفترض أنها تحترم مبادئ الشريعة خاصة من حيث تفادي الربا، كما أن هناك حاجة لتكوين أكثر للإطارات وتوسيع لتخصص الاقتصاد الاسلامي بالجامعات الجزائرية، إضافة إلى التوافق بخصوص اضطرار المستثمرين للتعامل مع البنوك الربوية في ظل غياب البدائل الاسلامية بالشكل الكافي.

III-2-3- الدراسة الوصفية للمتطلبات التشريعية :

يبين الجدول الموالي قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بالمتطلبات التشريعية.

الجدول (09): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتطلبات التشريعية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	
0,890	3,942	القوانين الحالية تعيق ادراج الصكوك الاسلامية في السوق المالي	1
0,908	3,760	على البنك المركزي ان يراعي خصوصية البنوك الاسلامية عند رقابته لها حتى يشجعه على لعب دور الوسيط في عمليات اصدار وتداول الصكوك الاسلامية	2
0,806	4,029	التعامل بالصكوك الاسلامية مرتبط اساسا بالسلطة التشريعية في البلاد	3
0,706	4,288	السلطات التشريعية في البلاد بإمكانها اخذ قرارات تساهم في عملية التعامل بالصكوك الاسلامية	4
0,835	3,548	على السلطات التفكير في وضع قوانين وتشريعات تدعم ادراج الصكوك	5
0,761	3,942	على السلطات وضع قوانين تدعم من خلالها الصكوك بما يتوافق والشريعة الاسلامية	6
0,757	3,760	على السلطات وضع خطط وسياسات لإنجاح وتشجيع التعامل بالصكوك الاسلامية	7
0,809	3,896	المتوسط	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss

من خلال الفقرات الخاصة بالمتطلبات التشريعية يبدو ان هناك شبه اجماع على أن ادراج الصكوك الاسلامية يتعلق اساسا بإرادة الدولة في إدماج الصكوك بالسوق الجزائري وهو ما يتجلى اساس في الفقرتين 3 و4، اين سجلنا متوسطا تجاوز الـ 4 كما ان المتوسط العام لهذه الفقرات يقدر بـ 3.89 ما يعني ان متوسط الاجابات عموما يميل نحو الموافقة على فقرات الاستبانة، وهو المتوسط الاعلى مقارنة بباقي المتطلبات.

III-3- اختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا المطلب عرضا للنتائج الخاصة بفرضيات الدراسة، وقد تم لأجل ذلك استخدام اختبار الانحدار البسيط، فتم اعتماد قاعدة القرار التالية لاختبار الفرضيات:

- H_1 : قبول الفرضية البديلة إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)

- H_0 : قبول الفرضية العدمية إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)

III-3-1- اختبار الفرضية الأولى:

تنص هذه الفرضية على أنه يوجد تأثير للمتطلبات الاقتصادية على انشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر وعليه فقد تم صياغة الفرضية العدمية على النحو الآتي:

أ. اختبار الفرضية: لتكن الفرضية العدمية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتطلبات الاقتصادية

وانشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر.

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المتطلبات الاقتصادية وبين إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر عند مستوى الدلالة (0.05) كما يبينه الجدول:

الجدول رقم (10): إختبار الفرضية الاولى

المتطلبات الاقتصادية					المتغير المستقل	المتغير التابع
العينة	مستوى الدلالة	t	مربع معامل الارتباط	معامل الارتباط		
104	0.000	12.085	0.589	0.767	ضرورة انشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نجد أن مستوى الدلالة المحسوبة قدر ب(0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)، كما ان قيمة t المحسوبة (12.085) اكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى ثقة 95% التي تقدر بأقل من 1.984، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H1 وهذا يعني وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين المتطلبات الاقتصادية وبين إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر.

ومن اجل تحديد نوع العلاقة قمنا بحساب معامل الارتباط (R) بحيث من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة معامل الارتباط (R=0.789)، حيث بلغت قوة العلاقة بين المتغيرين 78.9% وهي قيمة قوية تدل على قوة الارتباط بين المتطلبات الاقتصادية وبين إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر.

ب. معادلة خط الانحدار

بالاعتماد على مخرجات spss كان نموذج الدراسة المتعلق بدراسة العلاقة بين المتطلبات الاقتصادية وبين إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر كالآتي:

$$Y = 2.045 + 0.704 X_1$$

X_1 : تعبر عن المتغير المستقل (المتطلبات الاقتصادية)

Y: يعبر عن المتغير التابع وهو ضرورة انشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر

من خلال نموذج الدراسة نلاحظ انه اذا تغير المتغير التابع بوحدة واحدة (إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر)، فان المتغير المستقل (المتطلبات الاقتصادية) يتغير بـ 0.704 كما ان مربع معامل الارتباط والذي يستخدم لتبيين ان البيانات المستخدمة من المتغير المستقل في تقدير المتغير التابع، فمن خلال الجدول أعلاه نجد ان مربع معامل الارتباط يقدر ب 58.9% يفسر ان النموذج المقترح ملائم.

III-3-2- إختبار الفرضية الثانية:

تنص هذه الفرضية على أنه يوجد تأثير للمتطلبات الاجتماعية على إنشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر وعليه فقد تم صياغة الفرضية العدمية على النحو الآتي:

أ. إختبار الفرضية: لنكن الفرضية العدمية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتطلبات الاجتماعية وانشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر.

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المتطلبات الاجتماعية وبين إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر عند مستوى الدلالة (0.05) كما يبينه الجدول:

الجدول رقم (11): اختبار الفرضية الثانية

المتغير المستقل	المتطلبات الاجتماعية				المتغير التابع
	معامل الارتباط	مربع معامل الارتباط	t	مستوى الدلالة	
ضرورة انشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر	0.741	0.549	11.141	0.000	104

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نجد أن مستوى الدلالة المحسوبة قدر ب(0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)، كما ان قيمة t المحسوبة (11.141) اكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى ثقة 95% التي تقدر بأقل من 1.984، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H1 وهذا يعني وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين المتطلبات الاجتماعية وبين إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر.

كما بلغ مربع معامل الارتباط $R=0.741$ ما يعني ان التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (المتطلبات الاقتصادية) قد فسرت ما نسبته ب 74.1% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (انشاء صكوك اسلامية في الجزائر).

ب. معادلة خط الانحدار

وبالاعتماد على مخرجات spss كان نموذج الدراسة المتعلق بدراسة العلاقة بين المتطلبات الاجتماعية وبين إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر كالآتي:

$$Y=1.562+ 0.820 X_2$$

X_2 : تعبر عن المتغير المستقل (المتطلبات الاجتماعية)

Y: يعبر عن المتغير التابع وهو ضرورة انشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر

ومن خلال نموذج الدراسة نلاحظ انه اذا تغير المتغير التابع بوحدة واحدة (إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر)، فان

المتغير المستقل (المتطلبات الاجتماعية) يتغير ب 0.820

كما بلغ مربع معامل الارتباط $R^2=0.549$ ما يعني ان التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (المتطلبات الاجتماعية) قد فسرت ما نسبته ب 54.9% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (انشاء صكوك اسلامية في الجزائر).

III-3-3- اختبار الفرضية الثالثة :

تنص هذه الفرضية على أنه يوجد تأثير للمتطلبات التشريعية على انشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر وعليه فقد تم صياغة الفرضية العدمية على النحو الآتي:

أ. اختبار الفرضية

- لتكن الفرضية العدمية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتطلبات التشريعية وانشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر.

يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين المتطلبات التشريعية وبين إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر عند مستوى الدلالة (0.05) كما يبينه الجدول:

الجدول رقم (12): إختبار الفرضية الثالثة

المتطلبات التشريعية					المتغير
العينة	مستوى الدلالة	t	مربع معامل الارتباط	معامل الارتباط	المستقل
104	0.000	9.959	0.493	0.702	المتغير التابع
					ضرورة انشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نجد أن مستوى الدلالة المحسوبة قدر ب(0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)، كما ان قيمة t المحسوبة (9.959) اكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى ثقة 95% التي قدرت بأقل من 1.984، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين المتطلبات التشريعية وبين إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر، ومن اجل تحديد نوع العلاقة قمنا بحساب معامل الارتباط (R) بحيث من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة معامل الارتباط (R=0.702)، حيث بلغت قوة العلاقة بين المتغيرين 70.2% وهي قيمة قوية تدل على قوة الارتباط بين المتطلبات التشريعية وبين إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر.

ب. معادلة خط الانحدار

وبالاعتماد على مخرجات spss كان نموذج الدراسة المتعلق بدراسة العلاقة بين المتطلبات التشريعية وبين إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر كالتالي:

$$Y = 1.427 + 0.843 X_3$$

X_3 : تعبر عن المتغير المستقل (المتطلبات التشريعية)

Y: يعبر عن المتغير التابع وهو ضرورة انشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر

ومن خلال نموذج الدراسة نلاحظ انه اذا تغير المتغير التابع بوحدة واحدة (إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر)، فان المتغير المستقل (المتطلبات التشريعية) يتغير ب 0.843 والعكس صحيح، كما بلغ مربع معامل الارتباط $R^2=0.493$ ما يعني ان التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (المتطلبات التشريعية) قد فسرت مانسبته ب 49.3% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (انشاء الصكوك في الجزائر).

III-3-4- إختبار الفرضية الرابعة:

تنص هذه الفرضية على أنه يوجد تأثير للمتطلبات التشريعية والاجتماعية والاقتصادية على انشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر؛ وعليه فقد تم صياغة الفرضية العدمية على النحو الآتي:

أ. اختبار الفرضية: لتكن الفرضية العدمية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتطلبات التشريعية والاجتماعية والاقتصادية وانشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المتطلبات التشريعية والاجتماعية والاقتصادية وبين إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر عند مستوى الدلالة (0.05) كما يبينه الجدول:

الجدول رقم (13): اختبار الفرضية الرابعة

المتغير المستقل	الارتباط	مربع الارتباط	T	مستوى الدلالة	الثابت (Constante)	العينة
م.اقتصادية	0.941	0.886	10.525	0.000	-0.220	104
م.اجتماعية			9.185	0.000		
م.تشريعية			10.804	0.000		

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نجد أن مستوى الدلالة المحسوبة قدر بـ (0.000) عند كل المتطلبات وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)، كما ان قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى ثقة 95% التي تقدر بأقل من 1.984، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين المتطلبات التشريعية، الاجتماعية والاقتصادية وبين إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر. ومن اجل تحديد نوع العلاقة قمنا بحساب معامل الارتباط (R) بحيث من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة معامل الارتباط (R=0.941)، حيث بلغت قوة العلاقة بين المتغيرين 94.1% وهي قيمة قوية تدل على قوة الارتباط بين جميع المتطلبات وبين إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر.

ب. معادلة خط الانحدار

وبالاعتماد على مخرجات spss كان نموذج الدراسة المتعلق بدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين إنشاء الصكوك الإسلامية في الجزائر كالآتي:

$$Y = 0.390X_1 + 0.411X_2 + 0.485X_3 - 0.220$$

X_3, X_2, X_1 : تعبر عن المتغيرات المستقلة المذكورة سابقا

Y: يعبر عن المتغير التابع وهو ضرورة انشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر

كما بلغ مربع معامل الارتباط $R^2 = 0.886$ ما يعني ان التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة (المتطلبات التشريعية، الاجتماعية والاقتصادية) قد فسرت مانسبته بـ 88.6% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (انشاء صكوك اسلامية في الجزائر).

و عليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود علاقة بين المتطلبات الاقتصادية، الاجتماعية والتشريعية وبين بين ضرورة انشاء صكوك مالية اسلامية في الجزائر

مما سبق يمكن القول أن انشاء الصكوك في الجزائر ونجاحها يتعلق بتوفر محيط اجتماعي وقانوني واقتصادي ملائم من خلال نشر الوعي والثقافة المالية الاسلامية لدى العامة والنخبة، تهيئة الغطاء القانوني لانجاح العملية، توفير البيئة

الاقتصادية من خلال تشجيع المؤسسات في مختلف القطاعات وتسهيل عمليات الاصدار اضافة لتوسيع شبكة البنوك الاسلامية وشركات التأمين التكافلي التي تعمل على مرافقة عمليات الاصدار اضافة الى تطوير عمل البورصة بما يسمح بادراج الصكوك وتداولها.

الخاتمة:

ان النظام المصرفي والمالي الجزائري هو نظام تقليدي أي انه لا يميز بين ادوات مالية اسلامية وأدوات تقليدية، كما لا يميز بين بنك تجاري تقليدي وبنك اسلامي، فآليات المراقبة التي يفرضها البنك المركزي الجزائري على البنوك الناشطة في الجزائر هي آليات موحدة تطبق على الجميع وبنفس الطريقة دون مراعاة لخصوصية البنوك الاسلامية وهو ما يجعلها دائما تفكر في إيجاد مخرج قانونية أو شرعية لتلك الآليات في حال ما إذا تعارضت ومبادئ الشريعة والاقتصاد الاسلامي. وقد لاحظنا من خلال الدراسة ان بورصة الجزائر إذا ما قورنت بالبورصات العالمية أو حتى بعض الدول الشقيقة فإنها تعرف تأخرا كبيرا للدور المنتظر منها في تحريك عجلة النمو كما ان هناك عزوفا من الافراد للتعامل مع الأوراق المالية المتداولة بما بها تخوفا من شرعيتها أو عدم الثقة في آلياتها وهو ما يفسر الشبه ثبات في اسعار أوراقها خلال العام. ومن خلال دراسة الميدانية لمتطلبات ادراج الصكوك الاسلامية في الجزائر يلاحظ ان تقبل هذا النوع من الصكوك يلقي قبولا وتشجيعا من فئة واسعة في المجتمع الجزائري، وما على الدولة إلى التحرك لوضع ارضية صلبة تسمح بنجاح هذه الاداة التي بإمكانها ان تكون بديلا فعالا للأوراق الحالية وكذا للقرض السندي الذي يعرف عزوفا من المواطنين بسبب الفوائد الربوية.

اختبار الفرضيات

- ◀ الفرضية الأولى: توجد علاقة بين انشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر والمتطلبات الاقتصادية.
- ◀ الفرضية الثانية: توجد علاقة بين انشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر والمتطلبات اجتماعية.
- ◀ الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين انشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر والمتطلبات الاقتصادية.
- ◀ الفرضية الرابعة: : توجد علاقة بين انشاء الصكوك الاسلامية في الجزائر وكل من المتطلبات الاقتصادية، الاجتماعية والتشريعية.

فقد تم التأكيد على صحة كل الفرضيات من خلال الاعتماد على الاستبيان الذي تم توزيعه على العينة المختارة واجراء الاختبارات الاحصائية اللازمة

نتائج الدراسة:

- وعليه وبناء على الأهداف المرجوة من هذه الدراسة فقد توصلنا لمجموعة من النتائج نسردها كالآتي:
- ◀ طبيعة ومبادئ المجتمع الجزائري تسهل امكانية تقبله للصكوك الاسلامية مقارنة بالقرض السندي ومختلف الأدوات الاخرى القائمة على الفوائد الربوية.
- ◀ هناك حاجة لتوعية المستثمرين بدور وأهمية الصكوك الاسلامية.
- ◀ هناك حاجة لتكوين كفاءات متخصصة في الاقتصاد الاسلامي.
- ◀ هناك حاجة لتوسيع شبكة البنوك الاسلامية في الجزائر.
- ◀ نجاح الصكوك يحتاج لشركات التأمين التكافلي.

◀ القوانين والتشريعات الحالية في الجزائر لا تساعد على نجاح الصكوك الإسلامية.
 ▶ قد تسهم الصكوك الإسلامية في توظيف جزء من أموال الحالية الجزائرية بالمهجر.
 ▶ التعامل بالصكوك الإسلامية بإمكانه أن يسهم في تطوير مختلف القطاعات خارج المحروقات من صناعة وزراعة وخدمات.

التوصيات:

وبعد إجراء الدراسة الميدانية وتحليل الملاحظات واستخلاص النتائج ارتأينا وضع عدد من المقترحات قد تساعد على إدماج الصكوك الإسلامية في السوق المالي الجزائري بنجاح:

◀ هناك حاجة ملحة لتوفير بيئة تشريعية مناسبة لإنشاء الصكوك الإسلامية خصوصا والمالية الإسلامية عموما.
 ▶ الاهتمام بتخصص الاقتصاد الإسلامي في الجامعة الجزائرية وتطويره.
 ▶ الاستفادة من خبرات الدول التي سبقتنا الى هذا المجال وتعزيز التعاون معها.
 ▶ إجراء حملات توعية للمستثمرين والافراد عبر مختلف الوسائط المرئية، المكتوبة والمسموعة ومواقع التواصل الاجتماعي بما يسمح بنشر مفهوم الصكوك والنتائج المتوقعة منها.
 ▶ وضع تسهيلات تسمح بإدراج الصكوك القابلة للتداول بالبورصة.
 كانت هذه بعض الاقتراحات لإنجاح عملية دمج الصكوك الإسلامية في السوق الجزائري قصد مواجهة التحديات التي تواجهها وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية العمومية منها والخاصة، بدل الاعتماد على الأدوات الربوية كالقرض السندي التي تعرف نفورا من افراد المجتمع.

- الإحالات والهوامش:

¹ Instruction banque d'Algerie .N02-2002 du 11 avril 2002 portant introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire.

² Banque d'algerie ,rapport 2005,p:158

³ Reglement N°04-02 du 4 mars 2004 fixant les condition de constitution des réserves minimale obligatoire

⁴ Instruction N°28/95 du 22 avril 1995 portant organisation du marché monétaire ،www.bank-of-algerie.dz ، 01/01/2015.

⁵ بن منصور عبد الله ومرابط سليمان ، " تقييم تجربة بنك البركة في اطار اصلاحات المنظومة المصرفية الجزائرية" ، الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة

والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ،جامعة فرحات عباس -سطيف- ،25-28 ماي 2003 ،ص:5-6

⁶ الموقع الرسمي لبنك البركة ،www.albaraka-bank.com، تاريخ المشاهدة 2015/11/10

⁷ مصرف السلام التقرير السنوي لسنة 2018 ،الجزائر